ابعاد التواجد التركي في العراق وانعكاساته على الامن الاقليمي

م.د غدير عبد الرسول شواي
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/ الجامعة المستنصرية

The Dimensions of the Turkish Presence in Iraq and its Implications for Regional Security

Dr. Ghadeer Abdul Rasoul Shwai
Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies / Al-Mustansiriya University

المستخلص: يتناول هذا البحث تحليل أبعاد التواجد التركي في العراق من منظور جيوسياسي وأمني، مع التركيز على أسبابه وتطوره التاريخي وانعكاساته الإقليمية. تسعى تركيا لتأمين حدودها الجنوبية ومواجهة التهديدات الأمنية، خصوصًا من حزب العمال الكردستاني (PKK) المنتشر في شمال العراق. يتخذ التواجد التركي أشكالاً متعددة، من عمليات عسكرية عابرة للحدود إلى إنشاء قواعد عسكرية دائمة. كما يستعرض البحث مواقف الحكومة العراقية والقوى الإقليمية تجاه هذا التواجد، مسلطًا الضوء على التوترات السياسية الناتجة عنه. ويخلص البحث إلى أن التواجد التركي في العراق يسهم في تعقيد المشهد الأمني الإقليمي ويطرح تحديات أمام سيادة العراق واستقرار المنطقة بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: العراق، تركيا، امن اقليمي

Abstract: This research analyzes the dimensions of Turkey's presence in Iraq from geopolitical and security perspectives, focusing on its causes, historical evolution, and regional implications. Turkey aims to secure its southern border and counter security threats, particularly from

the Kurdistan Workers' Party (PKK), which operates in northern Iraq. The Turkish presence includes various forms, ranging from cross-border military operations to the establishment of permanent military bases. The study also examines the Iraqi government's stance and regional actors' reactions, highlighting the resulting political tensions. It concludes that Turkey's presence in Iraq complicates the regional security landscape and poses challenges to Iraqi sovereignty and overall regional stability.

Keywords: Iraq. Turkey. Regional Security

المقدمة: شهدت العلاقات العراقية–التركية تحولات عميقة خلال العقود الأخيرة، ولا سيما مع تصاعد التواجد العسكري التركي في شمال العراق، الذي بات يمثل أحد أبرز الملفات الأمنية والإستراتيجية في العلاقة بين البلدين، ويأتي هذا التواجد في سياق بيئة إقليمية شديدة التعقيد، تتداخل فيها اعتبارات الأمن القومي، ومكافحة الإرهاب، وتوازنات القوى الإقليمية، فضلًا عن ضعف منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، كما أن استمرار هذا التواجد وتوسعه يثير العديد من الإشكاليات الجوهرية، والتي تتعلق بانعكاساته على الاستقرار الداخلي للعراق والأمن الإقليمي، إذ لم يعد الوجود التركي محصوراً في بعد أمني محدود، بل أصبح عاملًا مؤثراً في معادلات الصراع الإقليمي.

وعليه، فإن دراسة أبعاد التواجد التركي في شمال العراق لا تكتسب أهميتها من كونه ملفًا ثنائياً فحسب، بل من كونه قضية إقليمية ذات تأثير مباشر في بنية الأمن الإقليمي، ومسار الاستقرار في كل من العراق وسوريا، فضلًا عن انعكاساته على توازنات القوى في الشرق الأوسط ككل.

اهمية البحث:

تنبع اهمية الموضوع من كونه يتناول اكثر الملفات تعقيداً وتشابكاً في منطقة الشرق الاوسط عموماً والعراق على وجه التحديد، اذ يعد هذا التواجد عاملاً مؤثراً في معادلة الامن الاقليمي، لذا تكمن اهمية البحث في تحليل ابعاد هذا التواجد سواء كانت امنية او سياسية او استراتيجية، وتزداد اهمية الموضوع في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها المنطقة.

إشكالية البحث:

ينطلق البحث من اشكالية تقوم على التساؤول الاتي:

كيف يمكن تفسير أبعاد التواجد التركي في العراق (العسكرية، الأمنية، السياسية والاقتصادية)، وما مدى انعكاساته على الأمن الإقليمي في ظل تعقّد التفاعلات الإقليمية، ويتفرع من هذ الاشكالية تتفرع التساؤوت التالية:

1- ما دوافع تركيا الاستراتيجية وراء التواجد العسكري والأمني داخل الأراضي العراقية؟

2- إلى أي مدى يؤثر هذا التواجد على مفهوم السيادة الوطنية للعراق؟

3- كيف ينعكس التواجد التركي على معادلات الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط؟

لاسيما مع تشابك المصالح مع قوى إقليمية ودولية أخرى.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن التواجد التركي في العراق لا يقتصر على مواجهة التهديدات الأمنية، بل يُوظف أيضًا في سياق أهداف سياسية وجيوسياسية أوسع، وهو ما يؤدي إلى توترات إقليمية ويُسهم في زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي–الوصفي، من خلال تحليل السياسات التركية تجاه العراق، ودراسة التفاعلات الإقليمية المرتبطة بهذا التواجد، إضافة إلى استخدام المنهج التاريخي لتتبع تطور التدخل التركي منذ تسعينيات القرن الماضي. كما يُوظَّف المنهج الاستشرافي لاستنتاج السيناريوهات المستقبلية المحتملة بناءً على المعطيات الحالية.

هيكلية البحث: انطلاقاً من الاشكالية والفرضية فقد تم كتابة البحث من المقدمة وثلاث مباحث وخاتمة، وتناول المبحث الاول: السياق التاريخي والسياسي للتواجد التركي في العراق، اما المبحث الثاني: دوافع تركيا للتواجد في العراق، في حين جاء المبحث الثالث: الانعكاسات الأمنية للتواجد التركي في العراق

الخاتمة:

المصادر

المبحث الاول: السياق التاريخي والسياسي للتواجد التركي في العراق

التواجد التركي في العراق يمتد إلى سياقات تاريخية وسياسية معقدة تعود إلى العهد العثماني، لكنه اتخذ طابعاً جديداً بعد سقوط النظام البائد في 2003، اذ تعزز النفوذ التركي لاسيما في شمال العراق بذريعة مكافحة حزب العمال الكردستاني وتأمين المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لأنقرة في المنطقة، لذا سيتم تقسيم المبحث وفق النقاط الاتية:

اولاً: المراحل التاريخية للتواجد التركي

يجب الاشارة الى تاريخ تركيا في العراق اخذ مدة زمنية من تاريخ العراق اذ يعود إلى عدة مراحل تاريخية، أبرزها في العصور العثمانية، وفيما يلي نظرة عامة على السياق التاريخي للتواجد التركي في العراق:

1. العصر العثماني (1534-1918):

في عام 1534، تمكن السلطان العثماني سليمان القانوني من ضم العراق إلى الإمبراطورية العثمانية بعد انتصاره على الصفويين في معركة جالديران، بعد ذلك أصبح العراق جزءاً من الولايات العثمانية التي كانت تتألف من مناطق واسعة تمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى إيران، اذ استمر العراق تحت الحكم العثماني بشكل متقطع خلال العصور العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى، ففي هذه المدة تم تقسيم العراق إلى ثلاث ولايات عثمانية: ولاية بغداد، ولاية البصرة، وولاية الموصل، وكان مركز السلطة في بغداد.

2. التواجد التركي في مرحلة الاحتلال البريطاني (1914-1920):

خلال الحرب العالمية الأولى تعرض العراق للاحتلال البريطاني، حيث كانت بريطانيا تسيطر على معظم مناطق الشرق الأوسط، الا ان نهاية الحرب وهزيمة الإمبراطورية العثمانية في عام 1918، انهت السيطرة العثمانية على العراق، وبعد ذلك، تم تأسيس الانتداب البريطاني على العراق بموجب معاهدة سايكس-بيكو([1]).

3.التواجد التركي بعد استقلال العراق:

بعد أن نال العراق استقلاله في عام 1932، استمرت العلاقات بين العراق وتركيا متوترة في بعض الأحيان، خاصة فيما يتعلق بقضايا الحدود والمياه، كما تأثر التواجد التركي في العراق بشكل خاص بالقضايا الكردية، حيث كان للأكراد وجود في شمال العراق، وهو ما شكل نقطة خلاف بين الحكومتين التركية والعراقية([2]).

([1])محمد نادر و عمر العلي، الوجود العثماني في العراق: مشروع حضاري ام احتلال استعماري، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد(1)، اكاديمية ديرجي بارك التركية، 2022، ص113.

([2]) هنري ج-باركي، تركيا والعراق اخطار (وامكانات) الجوار، تقريرخاص رقم141، صادر عن معهد السلام الامريكي، واشنطن، 2025، ص3-5.

4. التواجد التركي في العهد الجمهوري

في البداية، كانت العلاقات العراقية – التركية وثيقة خلال فترة الحكم الملكي، حيث اتسمت السياسات الخارجية للبلدين بالتناسق والتفاعل وتطابق وجهات النظر إزاء العديد من القضايا الإقليمية والدولية. وقد عزز هذه العلاقة انضمام العراق وتركيا إلى ميثاق بغداد، فضلاً عن التوجه السياسي السائد آنذاك في تركيا والمتمثل بالحزب الديمقراطي الحاكم، ولكن بعد قيام ثورة 14 تموز 1958، اتخذت تركيا موقفًا معارضًا للنظام الجديد، وعبر وزير خارجيتها آنذاك، فطين رشدي، عن رفض بلاده الاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة، معتبرًا إياها "غير شرعية". كما سعت تركيا إلى دفع حلف شمال الأطلسي للتدخل في العراق، وطالبت بدعم أمريكي – بريطاني للقيام بعمل عسكري لإسقاط النظام الجديد، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل، ما دفع تركيا في نهاية المطاف إلى الاعتراف بالحكم الجديد في العراق، وعقب انسحاب العراق من ميثاق بغداد، حاولت تركيا الاستفادة من الموقف من خلال مطالبة الولايات المتحدة الامريكية بمزيد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية، تحسباً لامتداد النفوذ الشيوعي في المنطقة، إلا أن تركيا ما لبثت أن تبنت سياسة أكثر إيجابية تجاه العراق، انعكست في سلسلة من اللقاءات التي عكست رغبة الجانبين في الحفاظ على علاقات ودّية، والتأكيد على مبادئ حسن الجوار والروابط المتينة بين البلدين ([1]).

5- التواجد االتركي ابان الحرب العراقية- الايرانية الى ماقبل عام 2003

شهدت فترة الحرب العراقية–الإيرانية، وحتى ما قبل عام 2003، تصاعداً في التواجد التركي داخل الأراضي العراقية، لا سيما في المناطق الشمالية، ففي عام 1982، عقد حزب العمال الكردستاني (PKK)، والذي تصنفه الحكومة التركية كمنظمة إرهابية، مؤتمراً في لبنان أقر خلاله التمركز في شمال العراق، مستغلًا حالة الفراغ الأمني التي نتجت عن انشغال العراق في حربه مع إيران، وبدأ الحزب بالتموضع في معسكر "لولان" الواقع عند المثلث الحدودي بين

([1]) عبد الله محسن الجبوري، اثر المتغير الكردي في السياسة الخارجية التركية ازاء العراق(2002-2017)، انكي للنشر والتوزيع، بغداد الجادرية، الطبعة الاولى2020، ص19-21.

العراق وتركيا وإيران، وهو ما شكل نقطة تحول بارزة ساهمت في تعقيد العلاقات العراقية–التركية منذ ثمانينات القرن الماضي.

أمام هذا التطور أجبر النظام العراقي البائد آنذاك بقيادة صدام حسين، على توقيع مذكرة تفاهم أمني مع تركيا في عام 1984، سمحت بموجبها للقوات التركية بالتوغل لمسافة خمسة كيلومترات داخل الأراضي العراقية بهدف ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني، وعلى الرغم من أن مدة الاتفاق كانت محددة بعام واحد، إلا أن تركيا واصلت العمل بموجبه من طرف واحد، ما زاد من تعقيد الأوضاع، خصوصًا مع فقدان الحكومة العراقية القدرة على فرض سيادتها الكاملة على شمال البلاد، نتيجة لقرارات مجلس الأمن التي أُقرت بعد غزو العراق للكويت في عام 1990، والتي فرضت قيوداً على الوجود العسكري العراقي في إقليم كردستان([1]).

وفي هذا السياق، قامت تركيا بعدة عمليات عسكرية داخل الأراضي العراقية، أبرزها العملية التي نفذتها في(8 تشرين الثاني/نوفمبر 1998)، بمشاركة نحو 25 ألف جندي، واستهدفت مناطق هاكورك والمثلث الحدودي بذريعة ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني، وقد دفع هذا العدوان العراق إلى التوجه لمجلس الأمن الدولي مطالباً بإدانة الانتهاك التركي ودعوة أنقرة لسحب قواتها من الأراضي العراقية، كما بعث وزير الخارجية العراقي آنذاك، محمد سعيد الصحاف رسالتين إلى كل من رئيس مجلس الأمن، بيتر بيرني، والأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، عبر فيهما عن رفض العراق القاطع للمبررات التركية التي حاولت تبرير هذا التوغل المتكرر، وقد جاء هذا التصعيد التركي متزامنًا مع تصاعد الخلاف بين العراق ولجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بنزع أسلحته، والتي قرر العراق وقف تعاونه معها، الأمر الذي استغلته الولايات المتحدة الامريكية لتبرير تصعيدها ضد العراق. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن ثمة تنسيقًا غير مباشر بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية لفتح جبهة جديدة ضد العراق

([1]) فراس الياس، هجوم دهوك ومالات الوجود العسكري التركي شمال العراق، قضايا متخصصة، مركز الامارات للسياسات، 2022، ص2

من جهة الشمال، خاصةً في ظل الطموحات التركية المتكررة في تلك المنطقة، وإذا كانت تركيا قد فشلت في تحقيق هذه الأهداف في أعقاب حرب الخليج لأسباب لوجستية، فإنها عادت مرة أخرى مستغلةً الفراغ السياسي والأمني في شمال العراق لتحقيق مصالحها الاستراتيجية ([1]).

ثانياً: التطورات السياسية بعد عام 2003

تعد مرحلة بعد عام2003 مفصلية في تاريخ العراق وعلاقاته الاقليمية والدولية، وبالنسبة لتركيا –موضوع البحث– فقد تأثرت بالحرب على العراق ويمكن تناول الموضوع وفق النقاط الاتية:

1- تأثير الغزو الأمريكي للعراق على التواجد التركي:

على خلاف موقفها خلال حرب الخليج الثانية (عام)1991، اتخذت تركيا في (عام 2003) موقفاً مغايراً من الغزو الأمريكي للعراق، فقد أظهرت حكومة "حزب العدالة والتنمية"، التي كانت حديثة التشكيل آنذاك، رفضًا واضحًا للتعاون العسكري مع الولايات المتحدة، حيث امتنعت عن فتح قواعدها العسكرية للقوات الأمريكية، ورفضت السماح باستخدام أراضيها لشن عمليات عسكرية ضد العراق، وقد تجسد هذا الرفض رسمياً عندما صوت البرلمان التركي في الأول من (آذار/مارس 2003) ضد مشروع قرار يسمح بنشر 62,000 جندي أمريكي على الأراضي التركية لفتح جبهة شمالية في إطار الحرب، يرجع هذا الموقف التركي إلى تباين الرؤى الاستراتيجية بين أنقرة وواشنطن بشأن مستقبل العراق ما بعد الغزو. ففي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تركز على الإطاحة بنظام صدام حسين وإعادة تشكيل النظام السياسي العراقي، كانت تركيا تعطي أولوية لهواجسها الأمنية ومصالحها الاقتصادية، وعلى رأسها ملف النفط، لاسيما في منطقتي الموصل وكركوك، وقد ارتبطت هذه المصالح التركية بشكل وثيق بمخاوفها من تنامي دور الفصائل الكردية المسلحة، واحتمال سيطرتها على تلك المناطق في ظل انشغال الولايات المتحدة بالعمليات العسكرية في المراحل الأولى من الحرب، وتحديدًا في غياب انتشار أمريكي كثيف في الشمال، علاوة على ذلك لم تقدم الولايات المتحدة في تلك المرحلة تطمينات

([1]) د احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية- التركية الواقع والمستقبل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2010، ص360

كافية لتركيا بشأن مستقبل الأكراد في العراق، سواء فيما يتعلق بتسليحهم أو حدود دورهم السياسي بعد انتهاء الحرب. ومن هذا المنطلق، لم تكن تركيا مستعدة للانخراط في نزاع عسكري قد يؤدي إلى سيناريوهات شبيهة بتلك التي أعقبت حرب عام 1991، وفضلت التريث والمماطلة في اتخاذ قرارها النهائي، ساعية إلى التوصل إلى اتفاق شامل وواضح مع الجانب الأمريكي، يغطي كافة التفاصيل والضمانات الأمنية والاستراتيجية، وقد اعتمدت في موقفها هذا على تقدير مفاده أن شن الحرب دون دعم تركي وفتح جبهة شمالية سيكون أمراً صعباً بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية([1]).

2- التنسيق التركي مع القوى الكردية في العراق

تعد المسألة الكردية([*]) إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه السياسة التركية تجاه العراق، فمن وجهة نظر تركيا تمثل هذه القضية تحدياً كبيراً، إذ واجهت الحكومات التركية المتعاقبة صعوبات كبيرة في التعامل معها، وقد لجأت السلطات التركية إلى استخدام القوة العسكرية لقمع المطالب القومية الكردية، اذ يتركز وجود الأكراد داخل تركيا في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية، وتحديداً في إقليم جنوب شرق الأناضول ([2])، اذ ان تركيا وعلى مدى عقود طويلة، أولت اهتماماً بالغاً بالقضية الكردية وبمسائل الحكم الذاتي والفيدرالية وهي تدرك تماماً أن المساعي التي يبذلها أكراد العراق اليوم نحو إقامة دولة كردية مستقلة أو كيان كونفدرالي تكون كركوك الغنية بالنفط عاصمته، من شأنها أن تغذي الطموحات المماثلة لدى الأكراد في تركيا وإيران وسوريا، لا سيما مع العدد الكبير لهم في تلك الدول، وتُظهر المخاوف التركية قلقاً عميقاً

([1]) نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية- التركية بعد 2003 في بُعدها السياسي والأمني، مجلة قضايا سياسية، العدد (67)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2021، ص 305-306.

([*])المسألة الكردية: بعد نهاية الحرب العالمية الاولى طرحت المسألة الكردية في مؤتمر الصلح في باريس اذ تبنى الحلفاء مقترحاً يقضي بأن الحلفاء والدول المتعاونة معهم متفقون على ان ارمينيا وسوريا وبلاد مابين النهرين وكوردستان والجزيرة العربية يجب ان تنفصل بشكل نهائي عن الامبراطورية التركية، كما ذكر اسم كوردستان بوصفه كياناً ذو شخصية مستقلة وهو بمثابة اضفاء طابع قانوني للمسألة الكوردية ومؤشراً على تدويل القضية وشيوعها في المحافل الدولية، وعلى هذا الاساس فأن تشكيل دولة كوردية تتمتع بأستقلال اقامة منطقة عازلة بين تركيا واذربيجان وتركيا واذربي ايران، ومن يومها والاكراد يحاولون اقامة دولة مستقلة ، وتركيا تطالب بالموصل. للمزيد ينظر : بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكوردستان العراق الجاران الحائران، دار الزمان للطباعة النشر، سوريا، 2009، ص23-24-25.

([2]) عبد الله محسن الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص33-34.

حيال التأثير المباشر والواضح لأي استقلال كردي أو حكم ذاتي قوي في العراق على الأكراد داخل تركيا، كما أن الأتراك يدركون جيداً أن أكراد العراق تمكنوا من تحقيق وضع مميز لأنفسهم، بفضل دعمهم الكامل للإطاحة بنظام صدام حسين وتأييدهم لوجود قوات التحالف في العراق([1]).

وهناك مسألة مهمة ايضاً تدخل في ها السياق وهي قضية الأقلية التركمانية في شمال العراق والتي من القضايا الحساسة والمعقدة في إطار العلاقات العراقية–التركية، ويُعزى ذلك إلى تمركز هذه الأقلية في محافظة كركوك، التي طالما شكّلت نقطة صراع قومي عبر التاريخ بسبب موقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية الغنية. وعلى الرغم من الدعم التركي المعلن لتركمان العراق، إلا أن أنقرة غالباً ما تتعامل مع هذه الأقلية كأداة ضغط سياسي، تستخدمها عند الحاجة للتأثير على كل من الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية دون مراعاة كافية لمصالح التركمان أو مستقبلهم، وقد أسهم التحول الجيوسياسي في السياسة التركية، المتمثل بدعمها المتزايد للحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني، في تعقيد وضع التركمان وأثر سلباً على مستقبلهم في كركوك، وتُعد قضية كركوك، إضافة إلى العلاقة مع إقليم كردستان، من أبرز الملفات العالقة في العلاقات بين العراق وتركيا، إذ يتفق الطرفان على أهمية خصوصية كركوك وتنوعها القومي، ويرفضان فرض سيطرة أي مكوّن على حساب الآخرين. كما يدعمان الالتزام بالوضع الدستوري للمدينة كما نص عليه الدستور العراقي، ويعارضان الإجراءات الانفرادية من قبل حكومة الإقليم والطموحات التوسعية تجاه كركوك. مع ذلك، فإن اتباع تركيا لسياسة مزدوجة في تعاملها مع الإقليم، خاصة فيما يتعلق بتصدير النفط والعلاقات الاقتصادية المميزة، يساهم في تعزيز موقف حكومة الإقليم تجاه بغداد، الأمر الذي يزيد من تعقيد حل مسألة الاكراد والتركمان في كركوك وينعكس سلباً على مجمل العلاقات العراقية–التركية ([2]).

([1]) زيمة كمال خورشيد، تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية التركية بعد عام 2003، بحث منشور في وقائع المؤتمر الدولي العلمي العاشر، شبكة المؤتمرات العربية، تركيا-اسطنبول، 2019، ص21.
([2])حسين اصلان، قراءة في الرؤية التركية تجاه العراق مابعر 2003، بحث منشور في مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد،2018، ص12-13.

المبحث الثاني: دوافع تركيا للتواجد في العراق

ان حقيقة التواجد التركي في العراق هو نتاج لمجموعة من الدواقع ولتحقيق مجموعة من المصالح اذ يمكن ايجاز هذه الدوافع على النحو الاتي:

اولاً: الدوافع الأمنية:

تنظر تركيا للعراق نظرة توجس أمني، يتعلق بالتدخل الخارجي واستثماره لبعض التناقضات والملفات الداخلية التي تؤثر على الأمن القومي التركي ووحدة اراضيها، إذ تبرز قضية تأمين وضبط الحدود الدولية بين الدولتين، وتقليل خطر حزب العمال الكردستاني المعارض، الذي خاض حرباً انفصالية عن تركيا (منذ العام 1984) ، فضلاً عن أرضية الخصومة بين الطرفين؛ فقد انطلقت هجمات حزب العمال الكردستاني ضد الأراضي التركية انطلاقاً من إقليم كردستان العراق الذي لا يخضع واقعياً للسلطة العراقية المركزية، مما دفع أنقرة دائماً لاجتياز الحدود والقيام بعمليات عسكرية في شمال العراق بحجة مكافحة الإرهاب الكردي الذي يتخذ من شمال العراق ملاذاً آمناً ، فضلاً عن عدم إخفاء تركيا أطماعها في الأراضي العراقية، مثل الموصل، وكركوك، وتلعفر، وسنجار، وصولاً إلى محافظة صلاح الدين عادةً تلك المدن جزءاً من الإمبراطورية العثمانية التي تحاول تركيا احياؤها من جديد ([1]).

و منذ 2015 وحتى اليوم زادت تركيا من عدد قواعدها وعملياتها في شمال العراق، لاسيما مع تدهور الوضع الأمني وظهور تنظيم داعش، اذ ان أهم القواعد التركية في العراق (حتى عام 2024).

([1]) مها قيس جابر و فادية عباس هادي، تركيا والتدخل في شمال العراق بعد عام2003، مجلة دراسات دولية، العدد(98)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2024، ص551-552.

1- قاعدة بعشيقة (زليكان) – قرب الموصل: و تعد من أبرز القواعد وأكثرها جدلًا، اذ تقول تركيا إنها لتدريب قوات محلية (قوات نينوى والحشد العشائري، الا ان العراق يعتبرها غير شرعية وخرقاً لسيادته.

2- قاعدة كاني ماسي – قرب العمادية، محافظة دهوك.

3- قاعدة سيري (سيركاني) – في منطقة زاخو.

4- قاعدة بامرني – واحدة من أكبر القواعد التركية، وتستخدم كمركز لوجستي للطائرات والمروحيات.

5- قاعدة شيلادزي – تقع في محافظة دهوك، قريبة من الحدود التركية.

و مواقع أخرى متناثرة – نقاط مراقبة وتمركزات عسكرية تركية متنقلة في مناطق مثل هاكورك، آفاشين، الزاب، ومتينا، وهي مناطق جبلية وعرة قرب الحدود ([1]).

اما بالنسبة للعمليات العسكرية التركية في العراق، فأن تركيا تنفذ بانتظام عمليات عسكرية برية وجوية ضد معاقل حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، من أبرزها: عملية مخلب النمر ومخلب النسر (2020)، وعمليات مخلب القفل (2022)، وغارات جوية شبه يومية تستهدف مواقع في جبال قنديل وسنجار ومناطق حدودية([2]).

تسعى تركيا إلى حماية أمنها القومي في مواجهة التهديدات المحتملة التي تنشأ من التنظيمات المسلحة، حيث تواجه عدة تحديات أمنية في العراق، وتتمثل أبرزها من وجهة النظر التركية فيما يلي:

([1]) احمد حسن علي، العراق وتركيا وتحديات الامن القومي، بحث منشور في مركز البيدر للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023، ص11..

([2]) سليم جيفيك، العمليات العسكرية التركية في سوريا والعراق، بحث صادر عن المعهد الالماني للشؤون الدولية والامنية، 2022، ص4.

1. **الإرهاب والتنظيمات المسلحة:** تعد التنظيمات المسلحة، وعلى رأسها حزب العمال الكردستاني ، مصدر تهديد مباشر للأمن التركي، إذ تستخدم هذه الجماعات مقراتها في إقليم كردستان كمنصات لشن هجمات داخل الأراضي التركية.

2. **القضية الكردية:** يشكل الأكراد ثاني أكبر تجمع لهم في العالم بعد تركيا، ويتمركزون بشكل رئيسي في شمال العراق، وتثير مسألة حقوق الأكراد قلقاً بالغاً لدى أنقرة، خشية أن يؤدي تعزيز وضع الأكراد في العراق إلى تشجيع تطلعات مشابهة لدى الأكراد داخل تركيا، مما يعد تهديداً لوحدة البلاد.

3. **التهديدات الأمنية الإقليمية:** تتعامل تركيا مع جملة من التحديات الإقليمية في الشرق الأوسط، مثل التنافس مع إيران، إضافة إلى النزاع المستمر في سوريا، ومن هذا المنطلق، تسعى تركيا إلى الحفاظ على نفوذها في المنطقة وتعزيز مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، خاصة في العراق.

4. **الهجرة غير الشرعية واللاجئين:** تواجه تركيا ضغوطًا متزايدة نتيجة تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من مناطق مثل شمال العراق وسوريا، وقد أصبحت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة من أبرز الأزمات الداخلية التي تؤثر على استقرار الحدود والوضع الداخلي([1]).

ومن هنا نجد ان تركيا تخشى على استقرارها وامنها وتسعى لتأمين حدودها مع العراق وتزيد من تمركزها وعملياتها العسكرية، على الرغم من ان زعيم حزب العمال الكردستانيPKK عبد الله اوجلان دعا في (فبراير 2025)الى وقف القتال ونزع السلاح اذ اعلن الحزب في (12 مايو2025) عن حل نفسه وانهاء هيكليته التنظيمية وسحب السلاح، الا ان الجانب الامني لايزال عالقاً بين البلدين، اذ يدعي العراق بتجاوز تركيا لسيادته واراضيه، وبين تركيا التي تقوم

([1]) احمد حسن علي، مصدر سبق ذكره، ص3.

بين الحين والاخر بشن عمليات على بعض المدن في شمال العراق وتطالب بالموصل وكركوك.

2- **الدوافع الاقتصادية:**

تتمتع تركيا بعلاقات اقتصادية عميقة ومتجذرة مع العراق، رغم ما شاب العلاقات السياسية بين البلدين من تقلبات بين التحسن والتدهور على مر السنوات. وتُعد استمرارية التعاون الاقتصادي بين الطرفين، رغم هذه التوترات السياسية الا ان أبرز المفارقات التي تميز طبيعة العلاقة بينهما تركيا تعد مزوداً للمنتجات ومصدر امن للمياه ومستهلك للنفط العراقي، وقد تم عقد عدة اتفاقيات لضمان استمرار الاستفادة من خطوط البترول والطاقة، اذ تمر العديد من خطوط البترول والغاز الى تركيا عبر العراق، كما ان احتياطيات البترول والغاز الموجودة في العراق تمثل احدى العوامل التي تدفع تركيا للتوجه اقتصادياً نحو العراق، كذلك ان تركيا تدرك وجود امكانيات للاستثمار والاعمار داخل العراق، فالهيكل الاقتصادي العراقي يعاني من اختلالات متجذرة وبنيوية نظراً لاعتماد العراق على الصادرات النفطية، فضلاً عن ضعف القطاع الزراعي والصناعي، وهشاشة البنى التحتية، وقلة الخبرات للقطاع الخاص وان كان هذا القطاع يعاني بالأساس من مشاكل عدة مما يشكل فرصة كبيرة للاستثمارات التركية في جميع المجالات، لاسيما الطاقة والتشييد والبناء، فضلاً عن التجارة التي تشكل عائدات لتركيا لا سيما صادرات الغزل والنسيج، والاغذية، ومواد البناء([1]).

فمنذ (عام 2003 وحتى 2012)، شهد حجم التبادل التجاري بين البلدين قفزة كبيرة، إذ ارتفع من 90 مليون دولار إلى نحو 11 مليار دولار، وقد ساهم هذا التوسع الاقتصادي في دعم الاقتصاد التركي، لاسيما في ظل التحديات التي واجهتها المنطقة عقب اندلاع الثورات العربية، ومنذ (عام 2011)، أصبح العراق ثاني أكبر سوق للصادرات التركية بعد ألمانيا، حيث بلغت قيمة هذه الصادرات نحو 12 مليار دولار في (عام 2013)، وكان لإقليم كوردستان – العراق

([1]) جعفر صادق هادي الاعرجي و مثنى مشعان خلف، الابعاد القانونية والاقتصادية والاجتماعية للتدخل التركي في العراق، مجلة المستنصرية للعلوم والتربية، كلية التربية، العدد الثالث، 2021، ص512.

الحصة الأكبر منها في المقابل، استثمرت الشركات التركية بشكل مكثف في السوق العراقية، خاصة في قطاعات البناء والإنشاء، مستفيدة من جهود العراق لإعادة الإعمار بعد عام 2003، واستمرت أكثر من 1500 شركة تركية مسجلة في العراق في تنفيذ مشاريعها حتى نهاية (عام 2013) ، حيث بلغ عدد المشاريع المنفذة 824 مشروعاً بقيمة تقترب من 20 مليار دولار ([1]). اما في الوقت الحاضر فقد أكد الرئيس التركي عبر المؤتمر الصحفي مع رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني: إن حجم التبادل الاقتصادي بين البلدين بلغ عشرون مليار دولارًا، ويسعى إلى زيادة حجمه في السنوات المقبلة وقد أشارت هيئة الإحصاء التركية إلى إن العراق يعد رابع أكبر البلدان استيرادا من تركيا، بعد كل من ألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، بحسب بيانات شهر آذار لعام (2024) بحجم وصل إلى عشرين مليار ومائة وتسعة وثمانين مليون دولاراً، هذا على الصعيد الاقتصادي، أما على صعيد السياحة والذي يتداخل مع الاقتصاد، على أساس إنها رافد مهم من روافد تعزيز اقتصاديات البلدان ومنها تركيا، التي تقع في مقدمة البلدان التي يقصدها السياح ومن مختلف الدول، ولعل السياح من العراق الذين يقصدونها يقعون في صدارة الدول، فهو بالفعل يقع في المركز الثامن على صعيد قائمة أكثر البلدان التي تقصد تركيا للسياحة، إذ بلغ حجم السياح العراقيين الذين سافروا لتركيا خلال الأشهر السبعة الأولى من عام (2023) أكثر من ستمائة ألف سائح ، وعلى صعيد متصل، ذكر وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين عبر المؤتمر الصحفي الذي جمعه بنظيره التركي هاكان فيدان في عام 2024في بغداد، إن هنالك ثماني مئة وخمسون شركة تركية عاملة في العراق، وأغلبها تعمل في قطاعي الإنشاء والإعمار، وهنالك جانب واحد مرتبط بهذا الملف الذي شهد تراجعاً كبيراً، وهو شراء العراقيين للعقارات في تركيا، إذ تراجع بنسبة كبيرة خلال العام الماضي وصلت لنحو (75%) على الرغم من إن العراقيين كانوا في الصدارة خلال الأعوام القليلة الماضية، فهم

([1]) داخاز عابد ابراهيم، المتغيرات الامنية الاقليمية واثرها على الامن الوطني العراقس2003-2018، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الادنى، نيقوسيا، 2020، ص56.

اشتروا خلال المدة (2018–2022) نحو ستة وثلاثون ألف وثلاثمائة وواحد وتسعون عقار جعلهم في صدارة الدول العربية([1]).

ويمكن القول ان الجانب التركي مستفيد بشكل كبير وهو الرابح اقتصادياً من هذا التبادل التجاري والسياحة في تركيا اذ يتوافد العديد من العراقيين لاسيما في مواسم السياحة.

3- الدوافع الاستراتيجية

تعد مشكة المياه بين العراق وتركيا قضية سياسية ذات ابعاد اقتصادية لذا وجدنا ان نضعها ضمن الدولفع الاستراتيجية اذ تستعمل تركيا ملف المياه كورقة ضغط سياسي في علاقتها مع العراق.

وعليه فأن مشكلة المياه من المشاكل القائمة الى يومنا هذا وهي مشكلة ليست حديثة او طارئة ، بل هي قديمة ظهرت الى حيز الوجود بعد انهيار الدولة العثمانية في اعقاب الحرب العالمية الأولى وقيام الدولة العراقية ، وتحول نهري دجلة والفرات من نهرين وطنيين الى نهرين دوليين ، وتعد معاهدة لوزان 1923 اول المعاهدات التي تم بموجبها تقسيم مياه الفرات بين كل من تركيا وسوريا والعراق ، وقد سعت كل من بريطانيا وفرنسا التي كانت تنتدب العراق وسوريا الى التقليل من حدة المشكلات الظاهرة نتيجة لاستثمار مياه الفرات فيما بين الدول الثلاث لذلك تم عقد اتفاقيات ومعاهدات ثنائية وجماعية لضمان حقوق الدول الثلاث واهم تلك الاتفاقيات هي اتفاقية عام 1946، بين العراق وتركيا والتي اعترفت بموجبها تركيا بحق العراق في ارسال لجنة خبراء للاطلاع على كل المشاريع التركية المقامة والمزمع اقامتها مستقبلاً على حوضي دجلة والفرات، وعليه فقد اعترفت تركيا بالحقوق المكتسبة للعراق في استخدام المياه الا ان حساسية تركيا المائية في حوض الفرات قد تجاهلت تلك الحقوق لتشكل تهديد خطير للأمن الوطني العراقي، فقد قامت تركيا بوضع الخطط لاستغلال مياه نهر الفرات دون مراعاة لحقوق العراق المكتسبة في مياه نهر الفرات بموجب القانون الدولي الذي ينظم العلاقات بين الدول المتشاطئة ، وعلى

([1])عبد الله ناهض عباس، العلاقات العراقية التركية قراءة في التحديات والفرص، بحث منشور في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 12حزيران2024، ص8-9.

الرغم من الجهود التي بذلها العراق منذ عام 1962 لحمل تركيا على الاعتراف بحقوقه ، الا ان جميع المحاولات لم تتحقق اهدافها ، اذ قامت تركيا دون تردد بفتح مشاريعها على الفرات في عامي 1974–1975 مما ادى الى تشكيل ضررا كبيرا على العراق([1]).

المبحث الثالث: الانعكاسات الأمنية للتواجد التركي في العراق

ينعكس التواجد التركي على الوضع الامني في العراق من عدة جوانب يمكن تناولها على النحو الاتي:

اولاً: التأثيرات على الأمن العراقي:

الوجود التركي في العراق، لاسيما في شمال البلاد، يحمل انعكاسات أمنية متعددة ومعقدة تؤثر بشكل مباشر على الأمن العراقي، سواء على مستوى السيادة أو الاستقرار الداخلي. وفيما يلي أبرز الانعكاسات:

1. **انتهاك السيادة العراقية**

التوغل العسكري التركي، سواء من خلال القواعد العسكرية (مثل قاعدة بعشيقة) أو العمليات المتكررة داخل أراضي إقليم كردستان، يُعد خرقاً واضحاً لسيادة العراق.

• هذا يولد توتراً دبلوماسياً، ويُحرج الحكومة العراقية أمام الرأي العام الداخلي الذي يرى في ذلك تقاعساً عن حماية أراضيه.

([1])نزار ذياب و سماحة صالح علي، التبادل التجاري العراقي –التركي للمدة (2004-2021) وافاقه المستقبلية في ظل مشاهد بديلة، مجلة اكاديمية شمال اوروبا المحكمة للدراسات والبحوث التربوية والانسانية، العدد(22)، الدنمارك، 2024، ص18.

2. **تهديد الاستقرار في شمال العراق**

العمليات التركية تستهدف أساساً حزب العمال الكردستاني (PKK)، لكنها تتسبب أيضاً في تهجير المدنيين ودمار البنية التحتية في مناطق كردية عراقية.

يؤثر ذلك على استقرار إقليم كردستان ويخلق بيئة غير آمنة، لاسيما في المناطق الحدودية، ما يعطل التنمية ويغذي التوترات الداخلية.

3. **تعقيد المشهد الأمني والسياسي**

الوجود التركي يزيد من تشابك المصالح الأجنبية في العراق (إيران، الولايات المتحدة، تركيا)، ما يضعف قدرة بغداد على التحكم في أمنها القومي.

يزيد أيضاً من التباين بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان، التي تتعامل أحياناً بشكل منفصل مع أنقرة.

ثانياً: التأثيرات على دول الجوار:

1- تأثير التواجد التركي على إيران: التعاون الأمني والتوترات.

إذا ما كانت حكومة السيد السوداني لديها هذا الحس الهادف إلى حل المشكلات مع دول الجوار، ولا سيما مع دولة مهمة ومؤثرة في المنطقة والوضع العراقي مثل تركيا؛ فإنها قد تصدم بعقبات مهمة على صعيد القوى السياسية المؤثرة فضلاً عن التأثير الإيراني، إذ ترى إيران في تركيا منافسًا إقليمياً كبيراً في المنطقة عموماً والعراق على وجه الخصوص، فكيف بها تسمح لأن تكون لها علاقات ودية مع العراق، في الوقت الذي ترى فيه إنه يقع ضمن مدار مجالها الحيوي إذا صح الوصف وهو بمنزلة الطريق البري الجيوبولتيكي الوحيد الذي يربطها بمنطقة البحر الأبيض المتوسط والمنطقة العربية، بالتالي يمثل لها هذا الأمر أهمية كبيرة، وتنظر بعين الشك والريبة تجاه كل اتفاق بين العراق وبين الدول الإقليمية القوية وفي مقدمتها تركيا على أساس أنها دولة جارة للبلدين، ولها مشروعها الاستراتيجي المنافس للمشروع الاستراتيجي بالتالي

فهي لن تتوانى عن عرقلة أي مسار قد يؤدي إلى تطوير العلاقات العراقية التركية، وقد تعمل عبر حلفائها في العراق على عرقلته، مما يؤدي إلى إفشال الجهود التي ترمي إليها حكومة السوداني، والتي قد تؤدي إلى تقوية النفوذ التركي في العراق، مما يهدد المصالح الإيرانية فيه([1]).

2- تأثير التواجد التركي في شمال العراق على سوريا

ان التواجد التركي في شمال العراق له تأثير سواء بشكل مباشر اوغير مباشر على المشهد السوري، ولا سيما في شمالها، لان تركيا تنطلق من اعتبار شمال العراق عمقاً استراتيجياً لأمنها القومي، في إطار مواجهة تهديدات الجماعات الكردية المسلحة، وعلى رأسها حزب العمال الكردستاني (PKK)، وهو ما ينعكس على سياساتها تجاه سوريا، وعلى المستوى الأمني، أسهم الوجود العسكري التركي في شمال العراق في تعزيز الاستراتيجية العابرة للحدود لتركيا، اذ ان العمليات العسكرية في شمال العراق باتت مكملة للعمليات التركية في شمال سوريا، بما يحقق تطويقاً جغرافياً للحركات الكردية المسلحة ويحد من حرية حركتها بين سوريا والعراق، اذ ان الترابط الأمني هذا جعل من شمال العراق جزءاً من معادلة الضبط الأمني في الشمال السوري، لاسيما في المناطق المحاذية للحدود التركية([2])، لذلك وعندما توسع تركيا نفوذها في شمال العراق فهي تمسك بورقة امن الحدود على امتداد عسكري من سنجار-الحدود-شمال سوريا، مما يضيق الخناق على سوريا ويطوق الحكومة الجديدة داخل ادلب ليبقى (احمد الشرع) تحت السيطرة التركية واي تحرك للرئيس السوري ستمنعه تركيا حتى لايتقرب من الحدود التركية العراقية، ، لذا تتدخل تركيا عسكرياً شمال سوريا بحجة منع قوات قسد من التوسع، كما تسعى من هذا التواجد في شمال العراق انهاء تهديد pkk المتواجد ايضاً في سوريا، لذا تظطر سوريا لمراعاة النفوذ التركي في المنطقة، الذي يجد في سوريا منطقة حرجة للأمن القومي التركي، إذ

([1])عبد الله ناهض عباس، مصدر سبق ذكره، ص4.

([2]) sayyad sadri Alibabalu, Turkey's Security Policy towards Northern Syria and Iraq amid Regional Chaos(2011-2019), bilig, summer, n102,2022,p.149.

تسعى لتثبيت نفوذها في مناطق الشمال من خلال وجود عسكري مباشر "يمنحها قدرة على التأثير في مستقبل الحل السياسي السوري" ([1]).

الخاتمة:

يمثل التواجد التركي في العراق بعداً معقداً من أبعاد التفاعلات الإقليمية، إذ يتداخل فيه الأمن القومي التركي مع السيادة العراقية، ويؤثر بشكل مباشر في معادلات الاستقرار الإقليمي. فبينما تبرر أنقرة وجودها العسكري بمواجهة التهديدات التي تمثلها الجماعات المسلحة، خصوصًا حزب العمال الكردستاني، فإن هذا التواجد يثير تساؤلات حول احترام مبدأ سيادة الدول ويغذي التوترات السياسية بين الجانبين. وعلى المستوى الإقليمي، فإن استمرار هذا التوغل قد يؤدي إلى اضطراب التوازنات الأمنية ويُسهم في زيادة الاستقطاب بين القوى الفاعلة في المنطقة، لذا فإن معالجة هذا الملف تتطلب مقاربة شاملة تقوم على الحوار، واحترام السيادة، وتعزيز التعاون الأمني المشترك، بما يضمن مصالح جميع الأطراف ويعزز أمن المنطقة ككل.

المصادر:

اولاً: الكتب

1- احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية- التركية الواقع والمستقبل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2010.

2- بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكوردستان العراق الجاران الحائران، دار الزمان للطباعة النشر، سوريا، 2009.

3- عبد الله محسن الجبوري، اثر المتغير الكردي في السياسة الخارجية التركية ازاء العراق(2002-2017)، انكي للنشر والتوزيع، بغداد الجادرية، الطبعة الاولى2020.

4- فراس الياس، هجوم دهوك ومالات الوجود العسكري التركي شمال العراق، قضايا متخصصة، مركز الامارات للسياسات، 2022.

ثانياً: المجلات والدوريات

1- احمد حسن علي، العراق وتركيا وتحديات الامن القومي، بحث منشور في مركز البيدر للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023.

([1]) نادية سعد الدين، مجالات النفوذ وعلاقات القوى الاقليمية والدولية في منطقة المشرق العربي، مجلة شؤون عربية،الاردن، العدد198، 2024، ص16.

2- جعفر صادق هادي الاعرجي و مثنى مشعان خلف، الابعاد القانونية والاقتصادية والاجتماعية للتدخل التركي في العراق، مجلة المستنصرية للعلوم والتربية العدد الثالث ، كلية التربية، 2021.

3- حسين اصلان، قراءة في الرؤية التركية تجاه العراق مابعر 2003، بحث منشور في مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد،2018.

4- زيمة كمال خورشيد، تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية التركية بعد عام 2003، بحث منشور في وقائع المؤتمر الدولي العلمي العاشر، شبكة المؤتمرات العربية، تركيا-اسطنبول، 2019.

5- سليم جيفيك، العمليات العسكرية التركية في سوريا والعراق، بحث صادر عن المعهد الالماني للشؤون الدولية والامنية، 2022.

6- عبد الله ناهض عباس، العلاقات العراقية التركية قراءة في التحديات والفرص، بحث منشور في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 12حزيران2024.

7- محمد نادر و عمر العلي، الوجود العثماني في العراق: مشروع حضاري ام احتلال استعماري، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد(1)، اكاديمية ديرجي بارك التركية، 2022.

8- مها قيس جابر و فادية عباس هادي، تركيا والتدخل في شمال العراق بعد عام2003، مجلة دراسات دولية، العدد(98)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2024.

9- نادية سعد الدين، مجالات النفوذ وعلاقات القوى الاقليمية والدولية في منطقة المشرق العربي، مجلة شؤون عربية،الاردن، العدد198، 2024، ص16.

10- نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية- التركية بعد 2003 في بُعدها السياسي والأمني، مجلة قضايا سياسية، العدد (67)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2021.

11- نزار ذياب و سماحة صالح علي، التبادل التجاري العراقي –التركي للمدة (2004-2021) وافاقه المستقبلية في ظل مشاهد بديلة، مجلة اكاديمية شمال اوروبا المحكمة للدراسات والبحوث التربوية والانسانية، العدد(22)، الدنمارك، 2024.

12- هنري ج-باركي، تركيا والعراق اخطار (وامكانات) الجوار، تقريرخاص رقم141، صادر عن معهد السلام الامريكي، واشنطن، 2025.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

1- داخاز عابد ابراهيم، المتغيرات الامنية الاقليمية واثرها على الامن الوطني العراقس2003-2018، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الادنى، نيقوسيا، 2020.

رابعاً: المصادر الانكليزية

sayyad sadri Alibabalu, Turkey’s Security Policy towards Northern Syria and Iraq amid Regional Chaos(2011-2019), bilig, summer, n102,2022.